

مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي باليمن
ومدى اكتساب الطلبة لها

The Availability of Democracy Concepts in Social Studies Books in Secondary Education in Yemen and the Extent of Acquisition Students Have

سالم العوبثاني*، وأنور التميمي

Salem Alobathani & Anwar Al-Tamimi

*قسم التربية، كلية التربية بالمكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، اليمن.

بريد الكتروني: benaadas@ hotmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠١١/٧/٣١)، تاريخ القبول: (٢٠١٢/١/٢٤)

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تعرف مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي باليمن من خلال تحليل محتواها، ومعرفة مدى اكتساب الطلبة لهذه المفاهيم، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اكتسابهم لهذه المفاهيم تعود لاختلافهم في الجنس وموقع المدرسة (حضر/ريف)؟ ولمعرفة مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية قام الباحثان بإعداد قائمة بمفاهيم الديمقراطية الواجب توافرها في كتب المواد الاجتماعية، وقد تكونت القائمة بصورتها النهائية من (٧٠) مفهوماً، وقد تم التأكد من ثبات التحليل عن طريق معامل هولستي (٠,٩٨). تكونت عينة الكتب الخاضعة للتحليل في هذا البحث من (٧) كتب. أعتمد الباحثان على نتائج تحليل المحتوى للكتب عينة البحث التي أظهرت توافر (٤٨) مفهوماً فقط وبنسب متفاوتة، وأعدا اختباراً تحصيلياً تكون من (٤٨) فقرة، وللتأكد من صدقه تم عرضه على المحكمين، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون بلغ معامل الثبات (٠,٩٢). وباستعمال معامل كرونباخ الفا بلغ معامل الثبات (٠,٩٥). كما تم حساب القوة التمييزية فقد قبلت كل فقرة تجاوزت في قوتها التمييزية (٠,٣٠)، وحساب مستوى الصعوبة وقبلت كل فقرة تراوح معامل صعوبتها ما بين (٠,٣٠ - ٠,٩٠)، وحذفت ثلاث فقرات، ليصبح الامتحان مكوناً من (٤٥) فقرة. أشارت نتائج تحليل المحتوى إلى أن كتب الصف الثاني الثانوي احتلت المرتبة الأولى ثم كتب الصف الأول الثانوي ثم كتب الصف الثالث الثانوي، ومن بين الكتب السبعة أحتل كتاب التاريخ للصف الثاني المرتبة الأولى، ومن بين المفاهيم أحتل مفهوم الشورى المرتبة الأولى. أما النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني فقد بلغ المتوسط الحسابي لاكتساب الطلبة للمفاهيم (٠,٦٤٦) وهو أقل من المستوى المقبول تربوياً والمحدد في هذا البحث ب (٠,٧٥).

ودلت النتائج على وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات اكتساب الطلبة تعزى لمتغير الجنس لمصلحة الإناث، لكنها لم تظهر أية فروق دالة تعزى لمتغير السكن. أوصى الباحثان بالآتي: تضمين كتب الاجتماعيات المفاهيم التي لم تحظ بالتكرارات المناسبة، واستحداث مقرر جديد يعنى بالتربية المدنية، ومراعاة تقديم المفاهيم بدلالة واحدة.

الكلمات المفتاحية: المفاهيم، الديمقراطية، المواد الاجتماعية، التعليم الثانوي، اليمن.

Abstract

This study aimed at identifying the availability of democracy concepts in the social studies books in secondary education in Yemen through the content analysis, and the extent of acquisition of students of these concepts, and whether there are statistically significant differences between the average gain for these concepts due to differences in sex and location of school (Urban / Rural) ?. To check the availability of democracy concepts in social studies books the researchers prepared a list of the concepts of democracy that must be met in the books of social studies, The list has-been finalized to (70) concepts, and the analysis of stability has been confirmed by coefficient Holsti (0,980). The sample books under analysis in this research were (7).The researchers adopted the results of content analysis of samples showing the availability of only (48) concept, and of varying degrees, They also prepared a test consisting of (48) items, and to ensure the stability of the test, they used Pearson's correlation coefficient, which showed reliability coefficient (0,92), and by using Cronbach coefficient stability reliability coefficient showed (0,95). Discriminatory force was calculated, accepting each item exceeding (0.30) of discriminatory force and accepting each item ranged between (0.30 - 0.90)at the level of difficulty. Three items were deleted, to leave the test at (45) items. The results of content analysis showed that the second level books got to the first rank while the books ,of the first and third levels got to the second and third ranks respectively. Among the seven books the history book of the second level achieved the first rank. Among the concepts, that of Shura got to the first rank. As for the results related to the second question the arithmetic mean of students acquisition of these concepts has reached (0,63.64) which is less than the acceptable level educationally and specified in this research as (0.75). The results

indicated that there are significant differences between the averages of students due to the variable of sex in favor of females, but did not show any significant differences attributable to the variable location of school. The researchers have recommended the following: social studies books should to include concepts which did not appear adequately. They also recommend drawing up a syllabus for course in civics. And finally it should be taken inconsideration that concepts should be presented through the same significance.

Keywords: Concepts, Democracy, Social Studies, Secondary Education, Yemen.

المقدمة

مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم تداولاً ورواجاً في عصرنا الراهن، والديمقراطية بوصفها مطلباً شعبياً تكاد تحظى بالإجماع، حتى إن أولئك الذين يساورهم ريب في منشئها الغربي يحجمون عن إبداء رأي مخالف لجوهرها ومضمونها ولكنهم يقرؤونها قراءة تراثية تجعلها صورة من صور الشورى.

ولسنا بصدد تقصّي وجهات النظر المختلفة حول الجدل القائم بين المفكرين العرب والمسلمين بشأن الشورى والديمقراطية، ولكن يمكن القول إن مفهوم الديمقراطية يتحدد كغيره من المفاهيم النهضوية في فكرنا الحديث والمعاصر بواسطة منظومتين مرجعيتين مختلفتين تماماً: المرجعية التراثية والمرجعية النهضوية، الأولى تقرأ الديمقراطية في الشورى العربية والإسلامية؛ والثانية: تستقي عناصر التحديد فيها مما انتهى إليه التطور بالنضال من أجل الديمقراطية في أوروبا، هذا النضال الذي استمر فيها أكثر من ثلاثة قرون (الجابري، ٢٠٠٤).

وينبغي الإشارة إلى أن الديمقراطية واحدة من أهم سمات الحضارة الغربية بصرف النظر عن اختلاف تياراتها بين ليبراليين واشتراكيين وشيوعيين، فهم جميعاً ينطلقون في اجتهاداتهم من إطار الديمقراطية سواء كانت ديمقراطية الحزب الواحد، أو اشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الليبرالية التعددية (المتوكل، ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من الإشارة السابقة إلى كون الديمقراطية سمة من سمات الحضارة الغربية، أصبحت اليوم ضرورة من ضرورات عصرنا بوصفها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من (رعية) بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق، هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلاً عن حق الحرية، وحرية التعبير والاجتماع، وإنشاء الأحزاب والنقابات، والجمعيات والحق في التعليم والعمل، والحق في المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية (الجابري، ٢٠٠٤).

والعالم العربي والإسلامي – ومنه بلادنا – أحوج ما يكون إلى الديمقراطية لأنه عانى كثيراً من الديكتاتوريات المستبدّة التي سببت للأمة أزمات متلاحقة، أفضت إلى حالة من التخلف رغم وجود مقومات النهوض والرقى لدى الأمة.

لقد توصل المفكرون المسلمون المستنيرون إلى نتيجة مفادها أن لا مناص للتخلص من الدكتاتوريات (ديكتاتورية فرد، أو فئة، أو جماعة) القابضة على زمام الحكم والكابحة للتطور والنهوض الحقيقي للأمة العربية والإسلامية إلا بالتعدد الحزبي لأنه يمثل صمام أمان من الاستبداد، وفي ذلك يقول القرضاوي: إن ذلك التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم وتسلطها على سائر الناس وتحكمها في رقاب الآخرين وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول: لا، كما دل على ذلك قراءة التاريخ واستقراء الواقع. إن تكوين الأحزاب والجماعات السياسية أصبح وسيلة لازمة لمقاومة طغيان السلطات الحاكمة ومحاسبتها وردها إلى سواء الصراط، وإسقاطها ليحل غيرها محلها، وهي التي يمكن بها الاحتساب على الحكومة والقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (المشار إليه في المتوكل، ٢٠٠٥).

لقد توافرت ظروف الحد الأدنى لنشوء فكرة المواطنة في مناطق محدودة من بلادنا، بفعل ظروف تاريخية وتفاعلات حضارية نتاج الهجرة والهجرة المعاكسة وما ينتج عنها من تلاقح حضاري، ومن هذه المناطق مدينة عدن التي تعرضت للاستعمار البريطاني عام (١٨٣٩) وبفعل موقعها حولها البريطانيون إلى ميناء حر، فصارت المدينة جاذبة للكثير من سكان المستعمرات البريطانية الأخرى في آسيا وأفريقيا، إضافة إلى سكان المناطق القريبة من عدن. لقد كان هذا التنوع الإثني المتداخل المصالح كفيلاً بتفكيك الولاءات التقليدية والتأسيس لعلاقات اجتماعية وولاءات مدنية، ونشوء تشكيلات عصرية، فقد شهدت سنوات الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بروز عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية كحزب الرابطة، والجمعية العدنية (١٩٥٠)، وحركة القوميين العرب التي تأسست عام (١٩٥٩)، وحزب البعث (١٩٥٦)، وإتحاد الشعب الديمقراطي (١٩٦١)، وتعاضد دور النقابات منذ مطلع الخمسينيات، ففي عام (١٩٥١) تكونت رابطة عمال الصناعات المتنوعة، ثم تلتها تشكيلات نقابية أخرى، وقد بلغت النقابات عام (١٩٥٥) اثنتي عشرة نقابة، وفي عام (١٩٥٦) انضوت كل النقابات في إطار مؤتمر عدن للنقابات، وقد مارست تلك التشكيلات المدنية العمل السياسي كالإضرابات والمظاهرات، وشهدت عدن إجراء انتخابات للمجلس التشريعي عام (١٩٥٨)، وقبيل تحقيق الاستقلال وصل العمل المدني في عدن ذروته، ولكن بفعل خصوصية التوجه السياسي الذي تبنته دولة الاستقلال وخصوصاً بعد خطوة ٢٢ مايو (١٩٦٩)، اصطبغت الحياة السياسية بطابع أحادي عطل النمو الطبيعي لتلك المؤسسات التي تشكلت في أثناء فترة الوجود الاستعماري، ولكن بقيت السمة المدنية طاغية على الحياة العامة في عدن، أما ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية حتى عام (١٩٩٠م)، فقد تأخر فيها بروز العمل المدني، وظلت الولاءات التقليدية تتحكم في مصير الفرد، وكانت السمة الغالبة للحياة التخلف حتى إن الراديو والفنون والموسيقى تعد من المحرمات في عهد الإمام يحيى، ولم ينتشر المذيع في البلاد

إلا إبان حكم الإمام أحمد في خمسينيات القرن الماضي، أما الصحافة فكانت محصورة في صحف الإيمان والنصر وسبأ، أما المجلة الوحيدة في البلد فكانت مجلة الحكمة التي تأسست عام (١٩٣٨) ولكنها أغلقت بعد سنوات قليلة من صدورها، هذا الوضع غير السوي ما كان أن تنشأ في ظل تشكيلات مدنية لذلك يبدو منطقياً بروز تلك الكيانات في الخارج، وأولها حزب الأحرار عام (١٩٤٤)، الذي أسسه في عدن أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري، وفي وقت لاحق صار يعرف باسم حركة الأحرار، ثم إنشاء الجمعية اليمنية الكبرى التي كان أبرز مطالبها: إقامة نظام حكم شوري يعتمد على مجلس للشورى تتاطب به السلطات التشريعية ومجلس للوزراء توكل إليه السلطات التنفيذية، وقد جاء في (البيان الوطني المقدس) الدعوة إلى إقامة نظام ملكي برلماني دستوري تكون فيه للملك سلطات محددة يعاونه في ذلك مجلس الشورى الذي يتكون عن طريق التعيين وليس بالانتخاب، وقد قامت عام (١٩٤٨) حركة للإصلاح الدستوري التي قام بها أحد أعمدة الحكم من آل الوزير ولكنها فشلت، وبعد القضاء على حكم الإمام عام (١٩٦٢) كان من الأهداف المعلنة للسلطة الوليدة (إنشاء نظام ديمقراطي تعاوني يستمد نظمه من روح الدين الإسلامي الحنيف)، ولكن ظلت الحالة السياسية تتسم بالتقليدية وظل تأثير القبيلة طاغياً على المشهد السياسي والاجتماعي باستثناء جيوب محاصرة في بعض المدن.

وفي ٢٢ مايو (١٩٩٠) أعلنت الوحدة الاندماجية بين دولتي اليمن، ونصت اتفاقيات الوحدة على اقترانها بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، وكفل دستورها التعددية السياسية والحزبية كأساس للنظام السياسي وغايته التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات تنافسية، لذلك شهدت الساحة السياسية والحزبية بروز عديد من الأحزاب، منها ما هو موجود ولكنه كان يعمل في الخفاء، ومنها ما تزامن تشكيله مع توافر المناخات الجديدة، وكل الأحزاب الكبيرة في اليمن كانت حريصة على أن يكون وجودها في حضرموت كبيراً، كما برزت في حضرموت عديد من الجمعيات والهيئات الاجتماعية، وصدرت في مدنها عدد من الصحف الأهلية والحزبية والرسمية مثل صحيفة حضرموت والمحرر والشرارة والمسيلة وشبام وثمود وعين وغيرها.

دشنت الجمهورية اليمنية تشريعاتها الانتخابية في ظل التعددية الحزبية عام (١٩٩٢م) إذ أصدرت القانون رقم (٤١) لسنة (١٩٩٢) بشأن الانتخابات العامة، ثم استبدل به القانون رقم (٢٧) لسنة (١٩٩٦) بشأن الانتخابات العامة، ثم عدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة (١٩٩٩)، وبالقانون رقم (٤١) لعام (١٩٩٩)، ثم استبدل بجميع هذه القوانين والتعديلات القانون رقم (١٣) لسنة (٢٠٠١) (اللجنة العليا للانتخابات، ٢٠١٠).

وقد شهدت اليمن إجراء أول انتخابات تعددية تنافسية عام (١٩٩٣)، إذ جرت الانتخابات البرلمانية، ثم جرت انتخابات برلمانية ثانية وكان ذلك عام (١٩٩٧)، وثالثة عام (٢٠٠٣)، كما شارك الناخبون في استفتاءين على الدستور عام (١٩٩٢) وتعديله عام (٢٠٠١)، ورافق الاستفتاء على التعديل انتخابات أعضاء المجالس المحلية، وشهد عام (١٩٩٩) أول انتخاب لرئيس الجمهورية. كما شهدت الجمهورية اليمنية انتخابات رئاسية ثانية عام (٢٠٠٦)، متزامنة مع انتخابات للمجالس المحلية بالمديريات والمحافظات، ولكن ثمة معوقات تقف أمام الممارسة الديمقراطية في المجتمع منها على سبيل المثال، أن النظام السياسي الديمقراطي يتطلب وجود

أحزاب سياسية ذات بنى مؤسسية ملائمة للتجربة الديمقراطية، وقادرة على المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لقواعد إدارة العملية الانتخابية بشكل خاص والعملية الديمقراطية بشكل عام، ومن الصعوبات التي تعوق تطور الممارسة الديمقراطية وتنميتها ضعف المشاركة في الانتخابات، فلو أخذنا نتائج الانتخابات المحلية لعام (٢٠٠٦)، وهي الانتخابات التي شهدت زخماً كبيراً مقارنة بسابقاتها باستثناء انتخابات (١٩٩٧) التشريعية، نجد أن المشاركة ليست بالمستوى الجيد، ففي محافظة حضرموت بلغ عدد المقيدين في السجلات الانتخابية (٥٢٩٢٨٠) ناخباً، في حين بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم (٢٩٢٢٨٠) ناخباً، أي إن نسبة المشاركة بلغت (٥٥,٢٦%) (المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦). وهذه النسبة المتدنية تؤكد الحاجة لتنمية الوعي بالممارسة الديمقراطية لدى الطالب عبر اكتساب مفاهيمها، وهذا ما سعت إليه دراستنا الحالية.

ومع المفهوم الاجتماعي الشامل للديمقراطية تصبح التربية بوسائطها المختلفة وبخاصة المدرسة، هي الوسيط التربوي الأنسب لإكساب الإنسان القيم والمفاهيم الديمقراطية، ولا تقل بذلك من قيمة الوسائط التربوية الأخرى (الأسرة، المجتمع،...) في إكساب الإنسان القيم والمفاهيم، ولكن المدرسة كما يراها جون ديوي بيئة أنقى أو أصح من المجتمع الكبير، إذ إنها تقوم بدور في التغيير الاجتماعي وتقدم المجتمع. وبما أن الديمقراطية – بحسب رأي ديوي – هي أسلوب كامل للحياة وليست إطاراً سياسياً فقط، وهذا يبدو جلياً بأن الديمقراطية يتم تمثيل مبادئها في المدرسة. وأن الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكومة، وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة (ديوي، ١٩٦٤، ص ٩٠).

لقد برزت تساؤلات كثيرة وملحة أمام الساسة والتربويين العرب بشأن الديمقراطية والتربية من قبيل: كيف نبني مناهج دراسية وطرقاً تدريسية تساعد على تنمية الوعي بالديمقراطية؟ كيف نعد المعلم ونهيئ له الظروف ليؤمن بالديمقراطية ومن ثم يكون قادراً على نشر مبادئها؟ الخ. وقد عقدت الكثير من المؤتمرات التربوية وورش العمل والندوات في محاولة لتقديم إجابات جادة لتلك الأسئلة وغيرها من الأسئلة المشابهة؛ ومن أمثلة تلك المؤتمرات المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت (١٩٩٩)، بعنوان: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، وقدمت في هذا المؤتمر أربع عشرة دراسة علمية، وشهد المؤتمر انعقاد ثلاث ندوات، وقدم المؤتمر مجموعة من التوصيات العملية التي تعبر عن هاجس المرحلة التاريخية الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، ومن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر:

تأكيد الروح الديمقراطية في مناهج ومقررات المراحل المدرسية المختلفة، وإعادة بناء هذه المناهج وتطعيمها بالقيم والمعاني الديمقراطية لتنمي في الطالب القدرة على فهم الديمقراطية والوعي بها، وتكوين مشاعر إيجابية نحو الديمقراطية لتعمق في نفوس الطلبة حب الديمقراطية وإدراك أهميتها بالنسبة للإنسان والدولة.

وعلى الصعيد اليمني جرى تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات وقدمت الكثير من البحوث عن الديمقراطية والتربية مثل دراسة سالمين (٢٠٠٥)، التي أكدت على دور السياسة التعليمية والنظام التعليمي في اليمن في تكريس المواطنة والديمقراطية، ودراسة الصلاحي (٢٠٠٥) التي

كانت عبارة عن قراءة تحليلية للمنهج الدراسي اليمني، من خلال عينة لثلاثة مقررات دراسية في المرحلتين الأساسية والثانوية، وقد خرجت هذه الدراسات بتوصيات تعكس التلازم بين الديمقراطية والتربية وضرورة أن تؤدي المدرسة دوراً محورياً لترسيخ دعائم الديمقراطية في المجتمع.

وقد أكدت دراسات عربية ويمنية مثل دراسة حمادة والصاوي (٢٠٠١)، ودراسة الشيخ (٢٠٠١)، ودراسة الصلاحي (٢٠٠٥)، أهمية دور المناهج في إكساب الطلاب المفاهيم الديمقراطية وإصلاح المسيرة الديمقراطية في المجتمع عامة.

ومن الخطوات المهمة التي أقدمت عليها الدولة في ما يتعلق بالديمقراطية والتربية: أمر مجلس الوزراء رقم (١٣١) لعام ٢٠٠٤م، بشأن المقترحات اللازمة لتنفيذ برنامج التعليم والتنشئة الديمقراطية. ومما تضمنه الأمر ما يأتي: إعداد دراسة علمية موضوعية لعناصر التربية الوطنية والتربية السياسية في المناهج الدراسية العامة والجامعية اللازمة لتنفيذ برنامج التعليم والتنشئة الديمقراطية، واستكمال مناقشة هذه الدراسة من خلال عقد ورشة وطنية. وقد قدم المعهد اليمني بالفعل دراسة في هذا الشأن خرجت بجملة من المقترحات منها: العمل على تكوين جماعة الوعي المدني في المدارس، وإجراء دراسة علمية موضوعية لعناصر التربية الوطنية والتربية السياسية في المناهج الدراسية العامة تقوم بها لجنة مستقلة من الباحثين والأكاديميين في الجامعات اليمنية (المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ٢٠٠٦).

وتأتي هذه الدراسة لتصب في اتجاه تقويم كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في اليمن من خلال تحليل محتواها ومعرفة مدى توافر مفاهيم الديمقراطية بها، ومدى اكتساب الطلبة لهذه المفاهيم.

وهذا الجهد ينسجم ويقدم إضافة يسيرة للأبحاث والدراسات التي تناولت الديمقراطية والتربية، وبحسب علم الباحثين فإن الأبحاث في بلادنا التي ناقشت مسألة الديمقراطية والتربية محدودة ولاسيما المتعلقة بتحليل محتوى الكتب المدرسية، وقياس مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية.

وقد اختار الباحثان المرحلة الثانوية دون غيرها، لأن الطلبة في هذه المرحلة قد كفل لهم قانون الانتخابات اليمني حق الانتخاب، إذ حدد القانون سن ١٨ سنة وما فوق، فطلاب المستوى الثالث - على الأقل - يشملهم هذا التحديد.

مشكلة البحث وأسئلته

أصبحت الديمقراطية مطلباً إنسانياً في هذا العصر، فهي ضرورة لإدارة التباين والاختلاف الذي هو سمة إنسانية، لقد أدركت البشرية بعد تجارب مريرة وصراع دام على مدى حقبة زمنية، أدركت أن الديمقراطية صيغة تجنب البشرية الصدمات والعنف وإلغاء الآخر.

وتواجه التجربة الديمقراطية في بلادنا مصاعب كثيرة منها ضعف المشاركة في العملية الانتخابية، والعملية السياسية بأكملها، لذلك يمكن أن تؤدي المدرسة ومناهجها دورا محوريا في التربية الديمقراطية وتكوين الوعي السياسي لدى المتعلمين.

ولقد أجريت عديد من الدراسات والأبحاث للوقوف على هذه الإشكالية، وركزت بعض هذه الدراسات على جزئية مهمة من هذه الإشكالية، هي علاقة محتوى الكتب الدراسية بتعلم مفاهيم ومبادئ الديمقراطية، وهذا ما ركزت عليه دراستنا الحالية. لقد توصلت دراسة حمادة والساوي (٢٠٠١) إلى نتائج مهمة عن دور المناهج في إصلاح المسيرة الديمقراطية، إذ حازت فقرات الدراسة المتعلقة بدور مناهج الثانوية في إصلاح المسيرة الديمقراطية في الكويت بنسب عالية، فمثلا:

– الفقرة التي تنص على أنه (يجب أن تعمق المرحلة الثانوية لدى طلابها مفاهيم الديمقراطية) حازت على نسبة (٩٤%).

– الفقرة التي تنص على ضرورة أن (يخصص مقرر في المرحلة الثانوية بوضوح تطور الديمقراطية ومفاهيمها وأهميتها بالنسبة للإنسان والدولة) حازت على نسبة (٨١%).

لذلك تأتي دراستنا الحالية منسجمة مع تلك النتائج، وعلى الرغم من أن الدراسات أجريت في بلدان أخرى، يمكن أن تعبر عن واقع الحال في بلادنا، لذلك قام الباحثان بهذا البحث لمعرفة مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية ومعرفة مدى اكتساب الطلاب للمفاهيم المتوافرة في الكتب (عينة البحث).

ويمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

مامدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية للمرحلة الثانوية في اليمن من خلال تحليل محتواها ومامدى اكتساب الطلبة لهذه المفاهيم؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١. مامدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي في اليمن من خلال تحليل محتواها؟
٢. مامدى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي في اليمن من خلال إجاباتهم عن فقرات الاختبار الذي أعد لهذا الغرض؟
٣. هل توجد فروق دالة إحصائية في اكتساب الطلبة مفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب الاجتماعيات عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى إلى الجنس؟
٤. هل توجد فروق دالة إحصائية في اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب الاجتماعيات عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى إلى موقع المدرسة (حضر/ريف)؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

١. الأهمية القصوى التي تكتسبها الديمقراطية ومفاهيمها في العصر الراهن الذي أصبحت الديمقراطية فيه مطلباً إنسانياً عاماً.
٢. ندرة الأبحاث – على الصعيد اليمني- التي تناولت موضوع الديمقراطية والتربية، وبالذات من خلال تحليل محتوى الكتب وقياس مدى إدراك الطلاب لمفاهيم الديمقراطية.
٣. كون البحث يتناول مرحلة التعليم الثانوي (تحليل كتب وقياس مدى اكتساب الطلاب) ومعروف أن الطلاب في هذه المرحلة العمرية ينخرطون في العمل السياسي (ناخبين) وبالتالي فإن قياس مدى إكسابهم لمفاهيم الديمقراطية يمكن أن يُعد مؤشراً لتوافر قاعدة معرفية تساعد على المشاركة السياسية في الأنشطة الديمقراطية.

أهداف البحث

استهدف البحث ما يأتي

١. إعداد قائمة لمفاهيم الديمقراطية المطلوب توافرها في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي باليمن.
٢. تعرف مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي.
٣. -معرفة مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي في اليمن.
٤. معرفة أثر جنس الطالب، وموقع المدرسة في مدى اكتسابه لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب المواد الاجتماعية.

حدود البحث

اقتصر هذا البحث على

- كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم باليمن للعام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وهي: كتاب المجتمع اليمني للصف الأول الثانوي، وكتاب جغرافية الإنسان والبيئة للصف الأول الثانوي، وكتاب تاريخ حضارات العالم القديم للصف الأول الثانوي، وكتاب جغرافية اليمن والوطن العربي للصف الثاني الثانوي، وكتاب تاريخ حضارات العالم العربي والإسلامي للصف الثاني الثانوي، وكتاب جغرافية العالم المعاصر للصف الثالث الثانوي، وكتاب تاريخ العالم الحديث والمعاصر للصف الثالث الثانوي.
- طلاب المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية بمحافظة حضرموت (الوادي والصحراء) في العام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩).

مصطلحات البحث

أولاً: المفاهيم

يعرف سيف (Seif, 1977, p20) المفهوم بأنه: صورة ذهنية لأشياء لاحصر لها تجمعها سمات مشتركة، أو يعبر عنها بكلمة أو أكثر مثل الخريطة والديمقراطية وغيرها.

ويعرفه سعادة (١٩٨٤، ص ٣١٤) بأنه: كلمة أو تعبير تجريدي موجز يشير إلى مجموعة من الحقائق أو الأفكار المتقاربة، انه صورة ذهنية يستطيع الفرد أن يتصورها عن موضوع ما حتى لو لم يكن لديه اتصال مباشر مع الموضوع أو القضية ذات العلاقة.

ثانياً: الديمقراطية

أصلها اللغوي كلمة يونانية تتكون من مقطعين: الأول demos وتعني الشعب، والثاني Kratia وتعني الحكم، فيكون معناها اللغوي حكم الشعب.

يعرفها العمائرة ومقابلة (٢٠١٠، ص ٩٠) بأنها: نظام إنساني ومنهج حياة، بما يشتمل عليه من مبادئ ومفاهيم ومعارف وقيم، يتوقع من خلاله الأفراد تحقيق آمالهم وطموحاتهم من المساواة والعدالة، والحرية، وتكافؤ الفرص، والتسامح، وقبول الآخر والمشاركة في اتخاذ القرارات.

التعريف الإجرائي لمفاهيم الديمقراطية: هي تلك المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالديمقراطية، والواردة في قائمة المفاهيم التي أعدها الباحثان لأغراض هذا البحث.

ثالثاً: اكتساب المفاهيم

التعريف الإجرائي لاكتساب المفاهيم: هو مجموع إجابات الطالب عن فقرات الاختبار التحصيلي الذي أعده الباحثان لأغراض الدراسة شريطة أن يكون معدله يتجاوز (٧٥%) وهو المعدل المقبول تربوياً في هذه الدراسة.

رابعاً: المواد الاجتماعية

هي كتب التاريخ والجغرافيا والمجتمع، للمستوى الأول والثاني والثالث الثانوي المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية للعام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩).

خامساً: مدى توافر المفاهيم

يقصد به مجموع التكرارات التي حصل عليها كل مفهوم وفقاً لاستمارة تحليل المحتوى التي في ضوءها قام الباحثان في ضوءها بتحليل الكتب، عينة البحث.

الدراسات السابقة

استهدفت دراسة زيدان (١٩٩٨) تعرف مدى مراعاة منهج التربية الوطنية المقرر على طلبة الصف السادس لصفات المواطن الصالح من وجهة نظر المعلمين في شمال الضفة الغربية في فلسطين، وجاءت آراء عينة مكونة من (٣٠٣) معلمين لتقول أن درجة مراعاة المنهج لصفات المواطن الصالح التي تنحصر في ثلاثة مجالات هي: السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي بدرجة متوسطة.

واستهدفت دراسة حمادة والساوي (٢٠٠١) معرفة رأي المربين العاملين في مؤسسات التعليم في المجتمع الكويتي بالسلبيات التي برزت في التجربة الديمقراطية. وكذلك معرفة آرائهم بالدور الذي يمكن أن تقوم به المناهج الدراسية والمعلم والأنشطة الطلابية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وإصلاح تجربتها. ووزعت استبانة على عينة من العاملين في التعليم قوامها (١٢٦٢) فرداً، وجاءت نتائجها لتقول بأن غالبية العينة رأيت أهمية دور المناهج الدراسية والمعلم والأنشطة في تعليم الديمقراطية وترسيخ مبادئها وقيمها.

وفي دراسة أجرتها ليرمان (Lieberman, 2000) حول الاتجاهات الديمقراطية في المدرسة الأمريكية، واستهدفت الكشف عن السمات والملاح الديمقراطية في مستويات المنهج والمعلم والإدارة. وبينت نتائجها أهمية انتهاج الأسس والمفاهيم الديمقراطية في العملية التربوية وأثرها في بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم من جميع الجوانب.

أما دراسة عبيدات والطرأونة (٢٠٠٢) فقد استهدفت بيان درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الأساسي في الأردن بالمفاهيم السياسية ومجالاتها من خلال تحليل محتواها على وفق قائمة تكونت من (٩٤) مفهوماً سياسياً، وأوضحت الدراسة أن بعض المفاهيم حظيت باهتمام أكبر ومنها: الدولة والوطن، في حين لم تحظ مفاهيم أخرى بأهمية مثل العدالة والحرية وغيرها.

وأظهرت دراسة مصلح وأبو دلبوح (٢٠٠٥) التي استهدفت معرفة تبني الأسرة الأردنية في محافظة المفرق لبعض المفاهيم الديمقراطية في عملية التنشئة الاجتماعية، ومدى تجسيدها في ممارسات ديمقراطية في العلاقات الاجتماعية، وأظهرت أن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة من الآباء والأبناء على أن مفهوم الحقوق والواجبات هو أهم المفاهيم الديمقراطية الممارسة داخل الأسرة، ولم تظهر الدراسة أية فروق دالة إحصائية تعود لمتغير الجنس.

وفي دراسة لبيرنستين (Bernstein, 2005) والتي كان هدفها تعرف أثر جنس الطالب في مشاركته في الحياة السياسية العامة، وكذلك السلوك السياسي والفاعلية السياسية له في الحياة العامة، لدى طلبة الجامعات في ولاية بنسلفانيا، وذلك من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات الأمريكية وقراءة الصحف والانتساب للأحزاب السياسية. أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين درجات المشاركة تعود إلى جنس الطالب لمصلحة الذكور،

بالرغم من الصورة العامة حول المساواة في الحياة السياسية، إلا أن النساء أقل حظاً في الحصول على المناصب السياسية والانخراط في العمل السياسي.

وحددت دراسة حسين (٢٠٠٧) هدفها في استقصاء دور منهج التربية المدنية في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة المتوسطة في فلسطين، وخلصت إلى أن منهج التربية المدنية يركز على ثلاث قضايا أساسية هي على التوالي: العلاقات مع الآخرين، وحقوق الإنسان، والهوية ومعرفة الذات.

واستهدفت دراسة العميرة ومقابلة (٢٠١٠) تعرف وجهة نظر الطلبة في دور المدرسة الثانوية في الأردن في إكساب طلبتها ثقافة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي، من خلال عينة بلغت (١٣٧٢) طالبا وطالبة، وكانت أهم نتائجها أن دور المدرسة في إكساب طلبتها لثقافة الديمقراطية كان بدرجة كبيرة عموماً، أما درجة إكسابهم للسلوك الديمقراطي فكان بدرجة متوسطة من وجهة نظرهم، ولم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالة تعزى لجنس الطالب، لكنها أظهرت فروقاً دالة لمصلحة التخصص الأدبي في اكتساب ثقافة الديمقراطية.

ويمكن الاستنتاج بأن الدراسات السابقة التي تم إيرادها غطت مرحلتين التعليم العام والجامعي في مجتمعات عربية وأمريكية، متبوعة دور المنهج المدرسي في التنشئة الديمقراطية للطلبة، وهو ما حرصت عليه هذه الدراسة. ولكن الاختلاف معها كان في مكان الدراسة، وهو الجمهورية اليمنية محافظة حضرموت. والعينة التي هي طلبة الثانوية العامة ممن يتم استقطابهم للانخراط في العملية الديمقراطية بتسجيلهم في كشوفات الناخبين. كما أنها جمعت بين مدى تضمين كتب الاجتماعيات المقررة على طلبة الثانوية العامة لمفاهيم الديمقراطية ومدى اكتساب الطلبة لها.

منهج الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا وصفاً لمجتمع البحث وعينته والأدوات المستخدمة فيه. ويتناول كذلك الإجراءات والمعالجات الإحصائية التي استخدمها الباحثان في تحليل البيانات لاستخلاص النتائج وتحليلها، إذ استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج البحثي الوصفي لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع طلاب المستوى الثالث الثانوي، القسم الأدبي، بمحافظة حضرموت (الوادي والصحراء) للعام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والبالغ عددهم (١٧٢٧) طالبا وطالبة منتشرين في مدارس التعليم الثانوي في (١٦) مديرية.

عينة البحث: اختار الباحثان خمس مديريات من مديريات الوادي والصحراء بما يتوافق مع إمكانياتهم المادية والزمنية هي: سيئون، تريم التي تمثل المديريات الحضرية، وساه والسوم وحريضة التي تمثل المديريات الريفية. إضافة إلى ثانويات الأحقاف للبنين والبنات، وتاربة للبنين والبنات، رغم تبعيتها الإدارية لمديرتي تريم وسيئون، تصنف أنها ريفية. وتكونت عينة

البحث من (٤٦٥) طالبا وطالبة، وبنسبة تمثيل بلغت (٢٧%) وهذه النسبة مناسبة لأغراض هذا البحث (عودة وملكاوي، ١٩٩٢). وقد راعى الباحثان هذه النسبة المقبولة إحصائيا في تمثيل فئات العينة وفقا لمتغيرات البحث وهي (الجنس، موقع المدرسة: ريف أو حضر). ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة على وفق الجنس:

جدول (١): توزيع أفراد العينة بحسب متغير (الجنس).

الجنس	ذكور	إناث	العدد
العينة	٢٨٤	١٨١	٤٦٥

كما يوضح الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة على وفق متغير موقع المدرسة:

جدول (٢): توزيع أفراد العينة بحسب متغير (موقع المدرسة).

موقع المدرسة	الحضر	الريف	العدد
العينة	٢٦٥	٢٠٠	٤٦٥

أداتا البحث

لجمع المعلومات عن عينة البحث قام الباحثان ببناء أداتين هما: قائمة بالمفاهيم الديمقراطية إذ تم توزيع استبيان استطلاعي على عدد من الأكاديميين والموجهين والمعلمين وبعض السياسيين بلغ عددهم (٢٣) فردا، وقد تضمن سؤالاً مفتوحاً هو: ما مفاهيم الديمقراطية الواجب توافرها في كتب الاجتماعيات للمرحلة الثانوية من وجهة نظركم؟ ثم قاما الباحثان بالإطلاع على الأهداف التربوية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم للتعليم الثانوي عامة، وللمواد الاجتماعية خاصة الموجودة في أدلة المعلمين. إضافة إلى الإطلاع على الدستور اليمني، وكذلك القوانين المتعلقة بالانتخابات مثل قانون الانتخابات العامة وقانون المجالس المحلية، ودراسات كل من: عبيدات والطراونة (٢٠٠٢)، وابعاد (٢٠٠٧)، وحسين (٢٠٠٧)، وزايد (٢٠٠٧).

صدق القائمة: تم التأكد من صدق القائمة عبر عرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (١٤) محكماً من أساتذة كليات التربية والموجهين، وطلب منهم تقييمها باعتماد أسلوب الحذف والتعديل والإضافة، وفي ضوء ملاحظاتهم قام الباحثان بحذف المفاهيم التي لم تحصل على (٨٠%) فصارت الأداة مكونة من (٧٠) مفهوماً.

ثبات أداة التحليل: تم التأكد من ثبات أداة التحليل عن طريق تحليل (٣) كتب بمعدل كتاب من كل صف مرتين متتاليتين بفارق زمني مقداره ثلاثة أسابيع وتم التأكد من ثبات التحليل باستخدام معادلة هولستي (Holsti) لحساب معامل الثبات (طعيمة، ١٩٨٧، ص ١٧٩). وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (٣) الآتي:

جدول (٣): يوضح نتائج عمليتي التحليل التي قام بها أحد الباحثين.

م	موضوع التحليل	تكرارات التحليل الأول	تكرارات التحليل الثاني	التكرارات المتفق عليها	معامل (الاتفاق) الثبات
١	مجتمع الصف الأول	١٦٠	١٥٨	١٥٨	%٩٩
٢	جغرافيا الصف الثاني	٣٢	٣٤	٣٢	%٩٧
٣	تأريخ الصف الثالث	٧٣	٧٥	٧٣	%٩٨

وحدات التحليل

استخدم الباحثان الكلمة (word unit) وحدة للتحليل.

خطوات التحليل

تمت خطوات التحليل وفقا للخطوات الآتية:

١. اعتمدت مفاهيم الديمقراطية (المتضمنة في قائمة المفاهيم) فئات للتحليل.
٢. لم تشمل عملية التحليل مقدمة الكتاب والفهارس، كما تم استبعاد الرسوم والأشكال والخرائط.
٣. قراءة عينة التحليل قراءة متأنية.
٤. جدولة نتائج التحليل في استمارة التحليل.
٥. إعطاء درجة واحدة لكل تكرار.

ثانيا : اختبار مدى اكتساب مفاهيم الديمقراطية

اعتمد الباحثان على نتائج تحليل الكتب (عينة البحث) التي تم التوصل إليها عند بناء فقرات الاختبار، إذ قاما بترتيب المفاهيم تنازليا بحسب التكرارات، وتم استبعاد المفاهيم التي تكراراتها (صفر)، ثم حصرت الأهداف السلوكية في كتب الاجتماعيات (عينة البحث) وبعدها قاما بتحديد مستويات الأهداف السلوكية وفقا لتصنيف بلوم للمستويات الثلاثة الأولى (تذكر، فهم، تطبيق).

إجراءات صدق فقرات الاختبار

وللتأكد من صدق البناء قام الباحثان بعمل لائحة مواصفات لتحديد مستوى وعدد الفقرات في الاختبار التحصيلي. واستنادا إلى اللائحة صمم الباحثان اختبارا مكونا من (٤٨) فقرة. كما هي مبينة في جدول (٥).

جدول (٥): لائحة المواصفات توزع فقرات الاختبار التحصيلي.

المستويات	التذكر	الفهم	التطبيق	الإجمالي
النسبة	%٤٦	%٣١	%٢٣	%١٠٠
عدد الفقرات	٢٢	١٤	١٢	٤٨

صدق المحكمين

تم عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (١٤) من أساتذة التربية والمناهج والقياس والتقويم وموجهي التربية والتعليم بالمحافظة، لغرض التأكد من صدق فقراته، إذ طلب إبداء الرأي العلمي من ناحية الصلاحية العلمية اللغوية وأية ملاحظات أخرى. وقد تم الأخذ بالمقترحات التي حازت على نسبة (٨٠%) سواء كان المقترح بالحذف أو التعديل.

ثبات نتائج الاختبار

١. طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test Re –test Reliability) وهذه الطريقة تستخدم لحساب الارتباط بين علامات مجموعة من الطلبة (مجموعة الثبات) على الاختبار عند تطبيقه وإعادة تطبيقه بعد مرور فترة زمنية على التطبيق في المرة الأولى. (عودة، ١٩٩٣) وقد قام الباحثان بتطبيق الاختبار على عينة من خارج عينة البحث بلغ عددهم (٣٠) طالبا من ثانوية عمر بن الخطاب بدمون، ثم أعيد تطبيق الاختبار مرة ثانية على المجموعة نفسها بفارق زمني بلغ أسبوعين وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد معامل الثبات، إذ بلغ (٠,٩٢) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض البحث.
٢. ثبات الاتساق الداخلي: تم حساب معامل الثبات للاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، فبلغت قيمته (٠,٩٠) وهو معامل مرتفع ويمكن الاعتماد عليه.
٣. معاملات صعوبة الفقرات: عدت الفقرات مقبولة إذا كانت معاملاتها تقع بين (٠,٣٠)، (٠,٨٠).
٤. معاملات تمييز الفقرات: ويقترح فردريك أن الفقرة التي قدرتها التمييزية (٢٠) فما فوق تعد فقرة جيدة (Fredrick, 1981, p104)، وقد حدد الباحثان الفقرات المقبولة بتلك التي لا يقل معامل تمييزها عن (٠,٣٠).

إجراءات تطبيق الاختبار التحصيلي

نفذ الاختبار نهاية العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) في الفترة من (٥/٢٨) إلى (٢٠٠٩/٦/١٤)، وقد حرص الباحثان أن يكون الطلاب قد أكملوا المقررات الدراسية للمواد الاجتماعية، لأن الاختبار يشمل مفاهيم الديمقراطية المتوافرة في جميع كتب المستويات الثلاثة.

المعالجات الإحصائية

أدخل الباحثان البيانات الخاصة بعينة البحث في ذاكرة الحاسوب، وباستخدام برنامج حزمة الإحصاءات في العلوم الاجتماعية (spss) تم استخراج الآتي:

١. معامل ارتباط بيرسون لاستخراج معامل ثبات الاستقرار لدرجات الاختبار التحصيلي.
٢. معامل كرونباخ ألفا لاستخراج معامل ثبات التجانس الداخلي لفقرات الاختبار.
٣. الوسط الحسابي لدرجات الطلبة لتعرف مدى اكتسابهم لمفاهيم الديمقراطية.
٤. الانحراف المعياري لمعرفة مدى تجانس الدرجات أو تشتتها عن الوسط الحسابي.
٥. اختبار (t – test) لمعرفة ما إذا كانت توجد دلالة إحصائية بين مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية، تعود لمتغير الجنس، أو موقع المدرسة (حضر، ريف).

عرض نتائج البحث وتفسيرها

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول

مامدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية من خلال تحليل محتواها؟ قام الباحثان باحتساب التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية للمرحلة الثانوية من خلال تحليل محتواها.

وكانت النتائج كما يأتي:

- كتب الصف الثاني حازت على (٢٠٠) تكرارا بنسبة (٤٣,٦٦%) من مجموع التكرارات، تليها كتب الصف الأول بمجموع تكرارات بلغت (١٨٠) تكرارا بنسبة (٣٩,٣%)، في حين جاءت كتب الصف الثالث في المرتبة الأخيرة.
- كتاب التاريخ للمستوى الثاني يحتل المرتبة الأولى بين الكتب عينة البحث من حيث توافر مفاهيم الديمقراطية إذ بلغ مجموع تكرارات المفاهيم فيه (١٦٦) تكرارا، وبنسبة (٣٦,٢٥%) من مجموع تكرارات الكتب عينة البحث. ويعزو الباحثان ذلك إلى تركيز الكتاب على الحديث عن أنماط حكم الشورى في التاريخ الإسلامي و يليه كتاب المجتمع للمستوى الأول، إذ بلغ مجموع التكرارات (١٥٨) تكرارا وبنسبة (٣٤,٥%) من تكرارات الكتب عينة البحث، لأنه حوى بابا كاملا بعنوان (الملامح السياسية للمجتمع اليمني) تناول تجربة المجالس المحلية، ووظائف الدولة، والديمقراطية والتعددية السياسية، وأحتل كتاب التاريخ للمستوى الثالث المرتبة الثالثة بمجموع تكرارات بلغ (٧٥) تكرارا وبنسبة (١٦,٣٨%) ثم كتاب الجغرافيا للصف الثاني الثانوي الذي بلغ مجموع التكرارات فيه (٣٤) تكرارا وبنسبة (٧,٤٣%) من مجموع تكرارات الكتب عينة البحث، يليه كتاب

- التاريخ للمستوى الأول بمجموع بلغ (٢٢) تكرارا وبنسبة (٤,٨%) من مجموع تكرارات الكتب عينة البحث. أما كتاب الجغرافيا للمستوى الثالث فكان نصيبه (٣) تكرارات فقط، في حين لم يحظ كتاب الجغرافيا للمستوى الأول بأي مفهوم.
- يحتل مفهوم الشورى المرتبة الأولى فقد بلغ مجموع تكراراته (٧٠) تكرارا وبنسبة (١٥,٣%) من إجمالي تكرارات الكتب عينة البحث. وقد بلغت تكرارات المفهوم في كتاب التاريخ للمستوى الثاني (٦٢) تكرارا ثم كتاب التاريخ للصف الأول (٨) تكرارات.
- جاء مفهوم الديمقراطية في المرتبة الثانية إذ بلغ مجموع تكراراته (٦٥) تكرارا من إجمالي تكرارات الكتب عينة البحث، وبنسبة (٤,١٩%). وقد توزعت تكرارات المفهوم على كتاب المجتمع للصف الأول (٢٤) تكرارا، وكتاب التاريخ للصف الثاني (٢٤) تكرارا، وكتاب التاريخ للصف الثالث (١٧) تكرارا، وتكرارا واحدا لكتاب الجغرافيا للصف الثاني.
- وهذا يعني أن تكرارات مفهوم الديمقراطية موزعة على كتب المستويات الثلاثة بنسب متساوية (المستوى الأول والثاني) وبنسبة أقل في المستوى الثالث.
- يحتل مفهوم الدستور المرتبة الثالثة إذ بلغ مجموع تكراراته (٣٩) تكرارا من إجمالي تكرارات الكتب عينة البحث، وبنسبة (٨,٥%). وقد حظيت كتب المستوى الثاني بنحو نصف نسبة تكرارات المفهوم، ثم كتب المستوى الثالث، ثم كتب المستوى الأول.
- أما الخمسة المفاهيم الأكثر تكرارا فهي: الشورى، الديمقراطية، الدستور، المجلس المحلي المساواة. ويرى الباحثان أن توفر مفهوم (الشورى) بتكرارات أكثر من مفهوم (الديمقراطية) يعود إلى السياق التاريخي لمفهوم الشورى كما تضمنته كتب التاريخ، أما مفهوم الديمقراطية فقد ارتبط بالفكر المعاصر، ولا يوجد مقرر بين مقررات الاجتماعيات يهتم بقضايا الفكر المعاصر، كاهتمام مقرر التاريخ بالممارسات السياسية في العهود الماضية، إذ إن الشورى عنوان بارز، كما لوحظ أن مفهوم (الديمقراطية) قد اتسم بالغموض وجاء متداخلا بمفهوم (الشورى)، بل إنهما قدما بالمعنى نفسه، وهذا ما توصل إليه الصلاحي (٢٠٠٥) في دراسته لتحليل منهج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية في اليمن.
- أما المفاهيم الأقل تكرارا فهي: التعديلات الدستورية، واللامركزية، والمواطن الانتخابي، والنقابات، والسلطة المحلية. وقد يعود ذلك إلى ندرة المواضيع في مقررات الاجتماعيات التي تهتم بقضايا التربية المدنية.
- لم تحظ المفاهيم الآتية بأي تكرار وهي: (الانتخابات الطلابية، المجلس الطلابي، القائمة النسبية الشفافية، الدعاية الانتخابية، القائمة النسبية، حجب الثقة، حرية التجمع، قانون الأحزاب، التزكية، الطعون، الانتخابات التكميلية، اللجان الإشرافية، الأغلبية المطلقة، الأغلبية النسبية، النظام الرئاسي، النظام المختلط، المنهج الديمقراطي، المعلم الديمقراطي،

مجلس الآباء، نظام الحصص (الكوتا)، الحقوق المدنية، المقاطعة)، وهذه المفاهيم على درجة عالية من الأهمية إذ أجمع كل المحكمين عند تحكيم (قائمة المفاهيم) على أهميتها وارتباطها الوثيق بالديمقراطية والممارسة العملية لها من خلال الانتخابات العامة والانتخابات الداخلية في اتحادات الطلبة والجمعيات العلمية والثقافية داخل المدرسة، وكذا الانتخابات في منظمات المجتمع المدني: كالأندية، والنقابات، والاتحادات الإبداعية. ويرى الباحثان أن عدم توافر تكرارات لمفاهيم المجلس الطلابي، الانتخابات الطلابية، مجلس الآباء، يشكل خلا كبيراً في محتوى الكتب ولا ينسجم مع التوجهات المعلنة بتعليم الديمقراطية والتدريب على ممارستها في المدارس.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني

"مامدى اكتساب الطلاب مفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب الاجتماعيات للمرحلة الثانوية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل مفهوم من المفاهيم المتضمنة في الاختبار التحصيلي الذي أعده ونفذه الباحثان والمكون من (٤٥) فقرة، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٦): يوضح الرتب والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأداء الطلبة للاختبار التحصيلي.

الترتبة	النسبة المئوية	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	المفهوم
١	٨٩,٠٣	٠,٣١٣	٨٩,٠	حقوق الإنسان
٢	٨٧,٥٣	٠,٣٣١	٨٨,٠	الشورى
٣	٨٦,٤٥	٠,٣٤٣	٨٦,٠	الديمقراطية
٤	٨٤,٤٦	٠,٣٦٠	٨٥,٠	حرية التعبير
٥	٨٣,٢٦	٠,٣٧٤	٨٣,٠	ديمقراطية التعليم
٦	٨٢,٣٢	٠,٣٨٢	٨٢,٠	الانتخابات العامة
٧	٧٩,٧٨	٠,٤٠٢	٨٠,٠	النظام الديمقراطي
٧	٧٩,٧٨	٠,٤٠٢	٨٠,٠	المركز الانتخابي
٨	٧٨,٧١	٠,٤٠٩	٧٩,٠	الحوار
٩	٧٨,٤٩	٠,٤١١	٧٨,٠	حرية الرأي
١٠	٧٥,٧٠	٠,٤٢٩	٧٦,٠	الدستور
١١	٧٥,٠٥	٠,٤٣٣	٧٥,٠	سيادة القانون
١٢	٧٤,٨٤	٠,٤٣٤	٧٥,٠	الشعب

... تابع جدول رقم (٦)

المرتبة	النسبة المئوية	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	المفهوم
١٣	٧٢,٩٠	٠,٤٤٥	٧٣,٠	الأغلبية
١٤	٧٢,٦٩	٠,٤٤٦	٧٣,٠	المشاركة السياسية
١٥	٧١,٦١	٠,٤٥١	٧٢,٠	الحريات العامة
١٦	٧٠,٩٧	٠,٤٥٤	٧١,٠	الاقتراع
١٧	٦٧,٥٣	٠,٤٦٩	٦٨,٠	مجلس النواب
١٨	٦٦,٦٧	٠,٤٧٢	٦٧,٠	اللجنة العليا للانتخابات
١٩	٦٦,٢٤	٠,٤٧٣	٦٦,٠	الاقتراع السري
٢٠	٦٥,٥٧	٠,٤٧٦	٦٦,٠	السلطة المحلية
٢١	٦٤,٩٥	٠,٤٧٨	٦٥,٠	الحزب
٢٢	٦٤,٣٠	٠,٤٧٩	٦٤,٠	فصل السلطات
٢٣	٦٢,٨٠	٠,٤٨٤	٦٣,٠	الأقلية
٢٤	٦١,٢٩	٠,٤٨٨	٠,٦١	حرية الصحافة
٢٥	٦١,٢٩	٠,٤٨٨	٠,٦١	قانون الانتخابات
٢٦	٦١,٢٤	٠,٤٨٨	٠,٦١	التعددية الحزبية
٢٧	٦٠,٤٣	٠,٤٨٩	٠,٦٠	المساواة
٢٨	٥٨,٩٢	٠,٤٩٣	٠,٥٩	الدائرة المحلية
٢٩	٥٦,٣٤	٠,٤٩٦	٠,٥٦	المجلس المحلي
٣٠	٥٣,٩٨	٠,٤٩٨	٠,٥٤	المنافسة
٣١	٥٣,٣٣	٠,٤٩٩	٠,٥٣	المواطنة
٣٢	٥٢,٩٠	٠,٤٩٩	٠,٥٣	المعارضة
٣٢	٥٢,٩٠	٠,٤٩٩	٠,٥٣	منظمات المجتمع المدني
٣٣	٥١,٨٣	٠,٥٠٠	٠,٥٢	المساواة في النوع
٣٤	٥٠,٧٥	٠,٥٠٠	٠,٥١	الرأي العام
٣٥	٤٩,٢٥	٠,٥٠٠	٠,٤٩	النفقات
٣٦	٤٧,٥٣	٠,٤٩٩	٠,٤٨	الاستفتاء العام
٣٦	٤٧,٥٣	٠,٤٩٩	٠,٤٨	النظام البرلماني
٣٧	٤٦,٤٥	٠,٤٩٩	٠,٤٦	مجلس الشورى
٣٨	٤٥,٣٨	٠,٤٩٨	٠,٤٥	مجلس النواب
٣٩	٣٩,٣٥	٠,٤٨٩	٠,٣٩	المواطن الانتخابي

... تابع جدول رقم (٦)

المرتبة	النسبة المئوية	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	المفهوم
٤٠	٣٧,٨٥	٠,٤٨٥	٠,٣٨	الجمعيات
٤١	٣٧,٦٣	٠,٤٨٤	٠,٣٨	الانتخابات المباشرة
٤٢	٣٥,٧٠	٠,٤٧٩	٣٦,٠	جدول قيد الناخبين

من الجدول السابق نستنتج ما يأتي

- تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجات اكتساب الطلبة للمفاهيم بين (٠,٣٦ - ٠,٨٩).
- احتل مفهوم (حقوق الإنسان) المرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطه الحسابي (٠,٨٩)، ونسبة مئوية بلغت (٨٩.٣%)، في حين جاء مفهوم (الشورى) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٠,٨٨)، تلاه مفهوم (الديمقراطية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٠,٨٦)، في حين احتل مفهوم (حرية التعبير) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (٠,٨٤)، وبعده في المرتبة الخامسة جاء مفهوم (ديمقراطية التعليم) بمتوسط حسابي (٠,٨٣)، ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى توافر تعاريف لهذه المفاهيم، وكذلك توافرها بنسب مرتفعة في الكتب موضوع الدراسة، ووضوح مدلولاتها.

- أما الخمسة المفاهيم الأقل اكتساباً فهي : جدول قيد الناخبين (٠,٣٦) والانتخابات المباشرة (٠,٣٨)، والجمعيات (٠,٣٨)، الموطن الانتخابي (٠,٣٩)، ومجلس النواب (٠,٤٥).

ولمعرفة مستوى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية المقررة عليهم مقارنة بالمستوى المقبول تربوياً (٧٥%)، قام الباحثان بحصر الطلبة الذين وصل إجمالي الدرجات التي حصلوا عليها إلى الحد المقبول تربوياً فبلغ عددهم (١١١) من أصل (٤٦٥)، أي بنسبة (٢٤%) مما يعني تدني مستوى الاكتساب.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث الذي نصه

"هل توجد فروق دالة إحصائية في مستوى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب الاجتماعيات، تبعاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟ قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للذكور والإناث. وهي مسجلة في الجدول رقم (٧) الآتي:

جدول (٧): يبين مستوى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية، على وفق متغير الجنس.

النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس
٥٩%	٧,٤٤١	٢٦,٤٨	٢٨٤	ذكور
٧١%	٥,٩٦٢	٣٢,٠٢	١٨١	إناث

يتضح من الجدول رقم (٧) أن المتوسط الحسابي لاكتساب الطالبات بلغ (٣٢.٠٢) بانحراف معياري (٥.٩٦٢)، بنسبة (٧١%)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاكتساب الطلبة الذكور (٢٦.٤٨)، وبانحراف معياري (٧.٤٤١) وبنسبة (٥٩%). ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسطي اكتساب الطلبة الذكور للمفاهيم الديمقراطية ومتوسط اكتساب الطالبات قام الباحثان باستخدام اختبار (ت) الذي يوضح نتائج الجدول رقم (٨) الآتي:

جدول (٨): يوضح نتائج اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات اكتساب الطلبة وفقا لمتغير الجنس.

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرجة	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	٢٦,٤٨	٧,٤٤١	٤٦٣	*٨,٤٢٨-	٠,٠٠
الإناث	٣٢,٠٢	٥,٩٦٢			
الإجمالي	٦٤,٢٨	٧,٤٠٧			

* دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha = 0,05)$.

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم (٨) فروقا ذات دلالة إحصائية لمصلحة الطالبات في مستوى اكتساب مفاهيم الديمقراطية، عند مستوى الدلالة (٠.٠٥). وهذه النتيجة مشابهة للنتيجة التي توصل إليها الزيادات (٢٠٠٨)، لكنها تختلف مع نتيجة دراسة العمارة ومقابلة (٢٠١٠). وقد يعود ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي تبديه الإناث عادة للتحصيل العلمي. وهذه النتيجة تؤكد الدراسات التربوية في اليمن، وهي أن الإناث أكثر اهتماما وتفوقا على الذكور لطبيعة المجتمع المحافظ إذ تقضي الفتاة يومها بعد الدراسة في البيت، فيكون لديها وقت أكبر للمراجعة والتعلم من زميلها الطالب.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع الذي نصه

"هل توجد فروق دالة إحصائية في مستوى اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية الواردة في كتب الاجتماعيات، تبعا لمتغير موقع المدرسة (حضر، ريف)؟"

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (٩) الآتي:

جدول (٩): يبين متوسطات اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية على وفق موقع المدرسة.

موقع المدرسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
حضر	٢٦٥	٢٨,٤٩	٨,٠٩٦	٦٣%
ريف	٢٠٠	٢٨,٨٢	٦,٨٥٤	٦٤%
الإجمالي	٤٦٥	٢٨,٦٤	٧,٤٠٧	٦٤%

يبين الجدول رقم (٩) التقارب الشديد بين متوسطي طلبة مدارس المدينة وطلبة مدارس الريف في اكتساب مفاهيم الديمقراطية المتضمنة في كتب الاجتماعيات المقررة عليهم في المرحلة الثانوية، ولمعرفة وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين قام الباحثان باستخدام اختبار (ت) وكانت النتيجة كما يسجلها الجدول رقم (١٠) الآتي:

جدول (١٠): نتائج اختبار (ت) لقياس الفروق بين المتوسطات وفق متغير موقع المدرسة.

موقع المدرسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الدرجة	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
حضر	٢٨,٤٩	٨,٠٩٦	٤٦٣	*٤٧٦-	٠,٦٣٤
ريف	٢٨,٨٢	٦,٨٥٤			
الإجمالي	٢٨,٦٤	٧,٤٠٧			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

تبين اختبار (ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (٠.٠٥) بين متوسط اكتساب طلبة الثانوية العامة في مدن وادي حضرموت لمفاهيم الديمقراطية ومتوسط اكتساب زملائهم في أرياف الوادي لهذه المفاهيم. ويعزو الباحثان ذلك إلى تماثل الظروف بين الحضر والريف بالنسبة للطلبة (عينة البحث) من حيث وجود المعلم، والمبنى المدرسي، والإمكانيات المتاحة، والخدمات المتاحة في المدارس وفي المجتمع عموماً، فلو أخذنا منطقة مثل تاربية التي تصنف - بحسب تصنيف وزارة التربية والتعليم - بأنها ريف، نجد أنه لا يوجد ما يميزها عن مدينتي سيئون وتريم إلا حجمها السكاني الأقل.

الاستنتاجات

- من النتائج التي توصل إليها البحث يمكن استنتاج ما يأتي
- لم تتوافر مفاهيم الديمقراطية في الكتب (عينة البحث) بالدرجة التي تتناسب مع أهميتها.
- أهملت الكتب بعض المفاهيم المهمة ولم تحظ بأي تكرار.
- اكتساب طلبة الصف الثالث الثانوي لمفاهيم الديمقراطية المتوافرة في كتب الاجتماعيات التي درسوها للسنوات الثلاث لم يبلغ المستوى المقبول تربوياً والمحدد في هذا البحث بنسبة (٧٥%).
- وردت معظم مفاهيم الديمقراطية في الكتب (عينة البحث) دون تقديم تعريف لها.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اكتساب الطلبة (ذكور وإناث) لمفاهيم الديمقراطية الواردة في كتب الاجتماعيات المقررة عليهم لمصلحة الإناث.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اكتساب الطلبة تعزى لموقع المدرسة (مدينة/ ريف).

التوصيات

- في ضوء نتائج البحث واستنتاجاته يوصي الباحثان بما يأتي
١. تضمين كتب الاجتماعيات المفاهيم التي لم تحظ بأي تكرارات.
 ٢. استحداث مقرر جديد في الثانوية العامة يختص بالتربية المدنية، وإدماج مقرر مادة المجتمع اليمني في المقرر المقترح، على ألا يقتصر المقرر على الصف الأول فقط، كما هو متبع الآن، بل يجب تدريسه للمستويات الثلاثة.
 ٣. التنسيق بين معدي مقررات الاجتماعيات لتوحيد دلالة المفاهيم، فمن غير المنطقي أن يقدم المفهوم في كتاب التاريخ بدلالة معينة، وفي كتاب المجتمع مثلاً بدلالة أخرى (مفهوم المعارضة نموذجاً).
 ٤. الاهتمام بالممارسة العملية للديمقراطية في المدارس عبر الانتخابات الطلابية للمجالس الطلابية بطريقة حرة ومباشرة، وكذلك سن اللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الإبداعية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي اكتسبت خبرة في هذا المجال، حتى يدرك الطالب الدلالة العملية للمفهوم المجرد.
 ٥. إجراء دراسة لتحليل محتوى كتب مرحلة التعليم الأساسي لمعرفة درجة توافر مفاهيم الديمقراطية فيها.
 ٦. إجراء دراسة لمعرفة درجة اكتساب الطلبة لمفاهيم الديمقراطية في مرحلة التعليم الأساسي.
 ٧. إجراء دراسة لمعرفة الممارسات الديمقراطية في المدرسة اليمنية.

المراجع العربية والأجنبية

- إبراهيم، عبد الرزاق عبد الفتاح. (٢٠٠١)، "الديمقراطية والتربية: نحو رؤية لمستقبل الوطن العربي". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي). كلية التربية - جامعة الكويت. دولة الكويت.
- أبو علام، رجا محمد. (١٩٨٧). قياس وتقويم التحصيل الدراسي. دار القلم. الكويت.
- باحميد، محمد علي. (٢٠٠٩). التعليم النظامي الحكومي في عهد الدولة الكثيرية ١٩٦٧ / ١٩٩٤. دار حضرموت للطباعة والنشر. المكلا. الجمهورية اليمنية.
- باعباد، سعيد عبد الرحمن. (٢٠٠٧). "الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي العليا في اليمن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلمها". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية بالمكلا. جامعة حضرموت. الجمهورية اليمنية.

- التكلوي، أحمد محمد. (٢٠٠١). "أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي) دولة الكويت. كلية التربية - جامعة الكويت. دولة الكويت.
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٤). الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
- الجمل، علي أحمد. (٢٠٠١). "تصور مقترح لمناهج التاريخ لتنمية الوعي بحقوق المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً". مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس. (٧١). ٩٧-١١٨.
- حسين، نذير أحمد مصطفى. (٢٠٠٧). "منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة المتوسطة في فلسطين - دراسة حالة - محافظة نابلس". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- الحشيان، أرخيس قبيل. (٢٠٠٠). "تصورات معلمي المرحلة الثانوية نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية في مدارس محافظة المفرق". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. إربد. الأردن.
- حمادة، عبد المحسن. والساوي، محمد وجيه. (٢٠٠١). "إسهام النظام التعليمي في إصلاح المسيرة الديمقراطية في الكويت". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي). كلية التربية - جامعة الكويت. دولة الكويت.
- ديوي، جون. (١٩٦٤). التربية والديمقراطية. ترجمة منى عقراوي و زكريا ميخائيل نعمة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
- زايد، فهد خليل. (٢٠٠٧). أساسيات منهجية البحث في العلوم الإنسانية. ط١. دار النفائس. عمان. الأردن.
- زيادات، ماهر مفلح. (٢٠٠٨). "فاعلية برنامج تعليمي مقترح في اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم الديمقراطية في مبحث التربية الوطنية والمدنية في الأردن". مجلة الجامعة الإسلامية غزة (سلسلة الدراسات الإنسانية). ١٦ (٢). ٥٣٣-٥٥٣.
- زيدان، يسري عبد الغني. (١٩٩٨). "مدى مراعاة منهاج التربية الوطنية لصفات المواطن الصالح من وجهة نظر المعلمين". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

- سالمين، مبارك. (٢٠٠٥). "السياسة التعليمية والنظام التعليمي في اليمن وتكريس المواطنة الديمقراطية". بحث مقدم إلى ندوة (نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية). ملتقى المرأة للدراسات والتدريب. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
- الشرجبي، عادل. (٢٠٠٥). "مفهوم الجنسية والمواطنة". بحث مقدم إلى ندوة (نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية). ملتقى المرأة للدراسات والتدريب. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
- الشريدة، خالد بن عبد العزيز. (٢٠٠١). "رؤية لإشكالية الشورى والديمقراطية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي). دولة الكويت.
- الشيخ، عبد الله محمد. (٢٠٠١). "الديمقراطية والمعلم". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي) كلية التربية جامعة الكويت. دولة الكويت.
- الصلاحي، فؤاد. (٢٠٠٥). "مفهوم التربية المدنية في المنهج الدراسي اليمني قراءة تحليلية من خلال عينة لثلاثة مقررات دراسية في المرحلتين الأساسية والثانوية". بحث مقدم إلى ندوة (نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية). ملتقى المرأة للدراسات والتدريب. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
- طعيمة، رشدي. (١٩٨٧). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. مفهومه وأسس واستخداماته. دار الفكر العربي. القاهرة. مصر.
- عبيدات، هاني. والطراونة، محمد. (٢٠٠٤). "درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس في الأردن بالمفاهيم السياسية". مجلة جامعة دمشق. ٢٠(٢). ٥٧-٨٥.
- العميرة، محمد حسن. ومقابلة، عاطف يوسف. (٢٠١٠). "تقويم الطلبة لدور المدرسة الثانوية في إكسابهم ثقافة الديمقراطية وسلوكاتها في ضوء التحول الديمقراطي للمجتمع الأردني من وجهة نظرهم". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (٢١). ٨٠-١٢٦.
- عودة، أحمد. (١٩٩٣). القياس والتقويم في العملية التدريسية. دار الأمل للنشر والتوزيع. اربد. الأردن.
- غليون، برهان. (٢٠٠١). "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي). دولة الكويت.

- اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. (٢٠١٠). القوانين واللوائح والبيانات المتعلقة بالانتخابات في اليمن. صنعاء. اليمن.
- اللقاني، أحمد حسين. (١٩٨١). المناهج بين النظرية والتطبيق. عالم الكتب. القاهرة. مصر.
- اللقاني، أحمد حسين. ورضوان، برنس احمد. (١٩٩١). تدريس المواد الاجتماعية. عالم الكتب. القاهرة. مصر.
- المتوكل، محمد عبد الملك. (٢٠٠٥). الإسلام وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
- المرصد اليمني لحقوق الإنسان. (٢٠٠٦). التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن (٢٠٠٦). صنعاء. اليمن.
- مصلح، بشير. وعبدالله، أبو دلبوح. (٢٠٠٥). "واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية في الأسرة الأردنية في محافظة المفرق". مجلة العلوم التربوية. (٧). ٦٥-١٠١.
- المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية. (٢٠٠٦). الديمقراطية في المدرسة تغيير للمستقبل. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
- نذر، فاطمة عباس. (٢٠٠١). "التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة الكويت (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي). دولة الكويت.
- Bernstein, A. (2005). "Gender Characteristics of Political Engagement in College Students Contributors". A. Journal of R research. 52 (5-6).
- Fredrick, Brown. (198). Measuring Classroom Achievement. Holt Rinehart and Winton. New York.
- Lieberman, Ann. (2000). Toward Democratic practice in schools: Key Understandings about Educational change. Edited volume on Quality New Haven.
- Seif, Eliot. (1977). Teaching Significant Social Studies In the Elementary School. RandMccally. College Publishing Company. Chicago.